



مجلة الحقوق والحريات

ISSN 2543-3652

الرقم المرجعي: 72/ م ح ح / 2022

شهادة نشر

يشهد السيد رئيس تحرير مجلة الحقوق والحريات الصادرة عن مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة أن الباحث(ة): هشام بخوش، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوق أهراس، قد نشر(ت) مقال موسوم ب: السياسة الجنائية لحماية الطفولة في خطر معنوي المجلد 10، العدد 01، أفريل 2022.

تمنح هذه الشهادة للمعني(ة) لاستعمالها فيما يسمح به القانون

بسكرة في: 2022/04/24

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور يعيش تمام شوقي





مجلة الحقوق والحريات

مجلة دولية نصف سنوية متخصصة في الحقوق

تصدر عن مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة - جامعة بسكرة

مجلة الحقوق والحريات

مجلة دولية نصف سنوية متخصصة في الحقوق

صنف ج
Class C

Journal of Rights and Freedoms

Bi-annual international journal of law

Journal of Rights and Freedoms

Bi-annual international journal of law

Issued by the laboratory of rights and freedoms in comparative systems - University of Biskra-

المجلد 10 - العدد 01 - أفريل 2022



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة

الرئيس الشرفي للمجلة:

الأستاذ الدكتور بوطرفاية أحمد (مدير الجامعة)

مدير المجلة:

الأستاذ الدكتور الزين عزري (مدير المخبر)

رئيس التحرير:

الأستاذ الدكتور يعيش تمام شوقي

دورية دولية نصف سنوية تصدر عن مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة،
مصنفة في الرتبة "ج" بموجب القرار الوزاري رقم 442 المؤرخ في 2021/04/22
الذي يحدد قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف "ج"

العدد التسلسلي 20 – المجلد 10 العدد 01

أفريل 2022

الترقيم الدولي ISSN: 3652 – 2543 الإيداع القانوني: 3503 – 2013

مجلة الحقوق والحريات

اللجنة العلمية للمجلة من الجامعات الجزائرية

- أ.د. كيحل عز الدين - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. عبد الحليم بن مشري - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. عادل مستاري - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. دبايش عبد الرؤوف - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. يعيش تمام شوقي - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. باري عبد اللطيف - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. بلجرف سامية - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. أحمد هنية - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. فتحي محدة - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. بوسطلة شهرزاد - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. عتيقة بلجبل - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. ويزة بلعسلي - جامعة تيزي وزو/ الجزائر
 أ.د. خليفة محمد - جامعة عنابة/ الجزائر
 أ.د. حمودي محمد - المركز الجامعي تندوف/ الجزائر
 د. فاتح خلاف - جامعة جيجل/ الجزائر
 أ.د. زعيبي عمار - جامعة الوادي/ الجزائر
 د. بوقرة أم الخير - جامعة الجزائر/01
 د. رياض دنش - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. محمد جغام - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. مزغيش غير - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. لخداري عبد المجيد - جامعة خنشلة/ الجزائر
 أ.د. يعيش تمام أمال - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. عاشور نصر الدين - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. شرف الدين وردة - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. بولحية شهيرة - المركز الجامعي بركة/ الجزائر
 د. محمدي أمنة بوزينة - جامعة الشلف/ الجزائر
 أ.د. بن جيلالي عبد الرحمان - جامعة خميس مليانة/ الجزائر
 د. كروش نور الدين - المركز الجامعي تسمسملت/ الجزائر
 د. تريعة نواره - جامعة بومرداس/ الجزائر
 أ.د. مفتاح عبد الجليل - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. حسينة شرون - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. فريد علوش - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. نسيغة فيصل - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. فوزي نور الدين - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. حاحة عبد العالي - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. حسان أوثن - جامعة خنشلة / الجزائر
 د. شبري عزيزة - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. يوسف نور الدين - جامعة بسكرة/ الجزائر
 أ.د. عادل بن عبد الله - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. عبد الحليم مرزوقي - جامعة بسكرة/ الجزائر
 د. بوعون زكرياء - جامعة قسنطينة / الجزائر
 أ.د. غربي أسامة - جامعة المدية/ الجزائر
 د. مباركة يوسف - جامعة الأغواط/ الجزائر
 د. وادي عماد الدين - جامعة الجزائر/01
 أ.د. رابحي لخضر - جامعة الأغواط/ الجزائر
 أ.د. سليمان حاج عزام - جامعة المسيلة/ الجزائر
 أ.د. زروق يوسف - جامعة الجلفة / الجزائر
 أ.د. بوكماش محمد - جامعة خنشلة / الجزائر
 د. بوسته إيمان - جامعة بسكرة / الجزائر
 د. لدردج نبيلة - المركز الجامعي تيبازة / الجزائر
 أ.د. قسوري فهيمة - جامعة باتنة/ الجزائر
 د. بن بوعيد الله نورة - جامعة باتنة/ الجزائر
 أ.د. قرفي إدريس - جامعة بسكرة / الجزائر
 أ.د. مريم تومي - جامعة خنشلة/ الجزائر
 أ.د. رواب جمال - جامعة خميس مليانة/ الجزائر
 أ.د. ضريفي نادية - جامعة المسيلة/ الجزائر
 د. ايربان نوال - جامعة تيبازة/ الجزائر
 د. بوحية وسيلة - جامعة تيبازة/ الجزائر

الإستاتجة من الجامعات الأجنبية

- أ.د. بن عبو عبد الصمد - جامعة الرشيدية/ المغرب
 أ.د. وائل علام - جامعة الشارقة/ الإمارات
 د. عماد مولوخية - جامعة الاسكندرية/ مصر
 د. العربي مصطفى - جامعة المرقب/ ليبيا
 د. محمد شتيه - جامعة الاستقلال/ فلسطين
 أ.د. شادي محمد الشديفات - جامعة الامارات العربية المتحدة
 د. حازم حسن أحمد الجمل - جامعة المنصورة/ مصر
 د. صباح رمضان - جامعة زاخو/ العراق
 د. أشرف مسعد أبو زيد - جامعة أبهى/ السعودية
 أ.د. قوراري فتيحة - جامعة العين/ الإمارات
 أ.د. عبد القادر محمد الدا - جامعة نواكشوط/ موريتانيا
 د. همام القورصي - جامعة حلب/ سوريا
 د. صادق أحمد هشام الصافي - جامعة حلوان/ مصر
 د. حسن زرداني - جامعة القاضي عياض / مراكش

وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا
رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ

الآية 132 من سورة الأنعام

ضوابط النشر بالمجلة

- مجلة الحقوق والحريات مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث والدراسات القانونية خصوصا تلك التي تخص مجال الحقوق والحريات العامة والفردية، كما تعنى بنشر أشغال المنتقيات الدولية والوطنية والأيام الدراسية المنظمة من طرف المخبر، وعموما فإن النشر في المجلة يخضع لجملة من الضوابط كالتالي:
- أولا: يجب أن يكون المقال أو المداخلة المقترحة للنشر بحثا أصيلا، وليس جزءا مستلا من أطروحة دكتوراه، أو مذكرة تخرج، أو كتاب.
 - ثانيا: يجب أن لا يكون المقال أو المداخلة قد سبق نشرها في مجلة داخل أو خارج الوطن، أو أن يكون قد سبق المشاركة بها في ملتقى أو يوم دراسي.
 - ثالثا: ضرورة التزام الباحث بقواعد البحث العلمي والضبط المنهجي السليم سيما ما تعلق منها بقواعد الاقتباس والتحليل والتوثيق، والأمانة العلمية.
 - رابعا: يجب أن لا يتعدى عدد صفحات المقال أو المداخلة 20 صفحة، وأن لا يقل عن 10 صفحات.
 - خامسا: يجب مراعاة كتابة البيانات المتعلقة بصاحب المقال أو المداخلة (الاسم، اللقب، الصفة والدرجة العلمية، البريد الإلكتروني، رقم الهاتف، الجامعة المستخدمة).
 - سادسا: يراعى في عملية مراجعة المقال وعرضه على الخبرة إلى غاية نشره جميع الضوابط الخاصة بالمنصة الوطنية للمجلات الجزائرية، لهذا يتعين مراجعة التعليمات الخاصة بالمؤلف ودليل المؤلف وكذا ميثاق أخلاقيات النشر
 - سابعاً: جميع المقالات والمداخلات التي يتم نشرها ضمن أي عدد من أعداد المجلة لا تعبر عن رأي المجلة ، أو الهيئة المكونة لها ، وعليه فكل موقف أو إخلال بشروط البحث العلمي الأصيل سيما ما تعلق من ذلك بالسرقة العلمية التي يتم إثباتها، لا يلزم إلا صاحب المقال أو المداخلة، ويعرضه للأحكام القانونية الجاري العمل بها.
 - ثامنا: يتم تقديم المقال عبر بوابة المجلات الوطنية الجزائرية من خلال الحساب الخاص بالمؤلف
- لمراسلة مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة :

العنوان البريدي:

✉ : قسم الحقوق، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر بسكرة ص ب 145 ق ر 7000 بسكرة - الجزائر

فهرس الجزء الأول

الصفحات	عنوان المقال	مؤسسة الانتماء	الاسم الكامل
33-16	وقف تنفيذ العقوبة كبديل للعقوبة السالبة للحرية	جامعة بسكرة	موسى قروف
55-34	واقع حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية	جامعة بسكرة	محمد الطيب حمدان
80-56	واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتداعياتها على الأمن الوطني	المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام- الجزائر	رياض بن عربية
104-81	واقع الحق في البيئة بين متطلبات جودة الحق في الحياة والأمن المستدام	جامعة سطيف 02	مريم حسام
129-105	موقف القضاء الدولي من الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا	جامعة سطيف 02	أحمد بن بلقاسم
153-130	مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة في ظل التشريع الجزائري على ضوء القانون رقم 15-21	جامعة قالمة	عبد الكريم سعادة
178-154	مقومات وركائز المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي	جامعة بسكرة	قرفي ياسين
203-179	مقاربة مفاهيمية للضبط الصحي في النصوص القانونية الجزائرية جائحة كوفيد19 نموذجاً	جامعة البليدة 02	عباس راضية عمارة مسعودة
225-204	مفهوم الاحتكار ومعياري تحقيقه دراسة مقارنة	جامعة بسكرة	مدور جميلة

252-226	مصلحة المحضون: إحدى إشكاليات دعوى الحضنة	جامعة تيزي وزو	غنيمة فنيف
277-253	مخالفات المنافسة: ممارسات منافية للمنافسة أو مقيدة لها ؟	جامعة قسنطينة 01	حمزة نقاش أحمد بولعراس
297-278	محاكمة تمويل الإرهاب بين القانون الدولي و التشريع الجزائري	جامعة خميس مليانة	بن حاج الطاهر محمد شكيرين ديلمي
317-298	مبدأ الشفافية في تسيير الشؤون العامة الإدارية	جامعة بشار جامعة الأغواط	وهيبة بلباقي مديحة الفحلة
340-318	مبادئ إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العام: دراسة تحليلية في ضوء أحكام المرسوم الرئاسي 247/15 والمرسوم التنفيذي 199/18	جامعة جيجل	سمير بوعنق فاتح خلاف
360-341	قراءة في جوانب قوة وضعف مؤسسة المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري 2020	جامعة بسكرة	مرزوقي عبد الحليم
385-361	قابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتقاضي	جامعة الطارف	نعيمة بوعقبة
414-386	فكرة الصندوق الوقفي المسجدي في الجزائر	المركز الجامعي النعامة	عزالدين بدري
432-415	عن اعتبار جريمة الصرف جريمة اقتصادية	جامعة تيزي وزو	صفيان براهيم
454-433	علاقة القرصنة البحرية بالإرهاب	جامعة الأغواط	عمر طيباوي رابحي لخضر

475-455	عراقيل تحقيق الأمن الدولي- منطقة المتوسط نموذجا-	جامعة خنشلة	مراد كواشي
498-476	ضوابط الرقابة على دستورية القوانين في النظام الدستوري الجزائري	جامعة سطيف 02	سعيدة لعموري وردة مهني
523-499	ضوابط التشريع بأوامر في المسائل العاجلة وفقا للتعديل الدستوري لسنة 2020	المركز الجامعي مغنية	حنان ميساوي
546-524	ضمانات حماية الأقليات المسلمة في القانون الدولي: تحديات وتجارب	جامعة خميس مليانة	رملي مخلوف
567-547	رخصة النفاذ المؤجل للاختصاص على الجرائم الدولية	جامعة غليزان	خلفاوي خليفة
587-568	دور توجيهات منظمة الصحة العالمية في الوقاية من جائحة كوفيد19	جامعة خنشلة	هباز سناء
606-588	دور تفويضات المرفق العام في ترقية الاستثمار المحلي	جامعة الجزائر 01	فتحي رزيقة
624-607	دور المواثمة التشريعية في انفاذ نظام روما في التشريع الوطني	جامعة تبسة	شعبان لامية
651-625	دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في ظل المرسوم الرئاسي 37/21	جامعة تبسة	ناجي حكيمه
662-652	دور الأمن القانوني في تفعيل التحكيم في المادة الإدارية	جامعة غليزان	قويدر منقور
685-663	حماية المعطيات الشخصية أثناء الاستكشاف التجاري المباشر في التشريع الجزائري	جامعة باتنة 01	رفيقة بسكري

704-686	حق زيارة المحضون في ظل تفشي جائحة كوفيد 19	جامعة قالة	علال ياسين
723-705	جودة الرقابة العمرانية بين متطلبات الرقمنة والضوابط القانونية	جامعة قالة	بوخميس سهيلة
748-724	جهود وزارة التربية الوطنية للوقاية والحد من انتشار وباء كورونا (كوفيد 19) في الوسط المدرسي	جامعة سوق أهراس	عبد الغني براهيمية زين العابدين بخوش
785-749	جريمة تبييض الأموال من منظور التشريع الجزائري	جامعة البلدية 02	فريد ناشف
802-786	جريمة المطرقة الغائبة في التشريع الجزائري	جامعة برج بوعريج	جميلة دوار
828-803	جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون 15-21	جامعة خنشلة	عرشوش سفيان
854-829	تكريس مبدأ سلطان الإرادة في تسوية منازعات عقود الاستثمار	جامعة البلدية 02	مكيد نعيمة
875-855	تفعيل كشف الفساد وحماية المبلغين	جامعة تيارت	جاوي حورية
896-876	تطور نظام الإخطار من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية ومساهمته في تفعيل الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر	جامعة البلدية 02	هاني صوادقية
914-897	تسوية النزاعات أمام هيئات الضبط المستقلة	جامعة تيزي وزو	أمال حابت
930-915	تدعيم الحلول التفاوضية بين المؤسسات ومجلس المنافسة	جامعة الجزائر 01	زونية بن زيدان
953-931	بدائل عقوبة الحبس قصيرة المدة في السياسة العقابية المعاصرة	جامعة تيزي وزو	ويزة بلعسلي

982-954	انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية في ظل الأمر 01/21 - الأحكام والضوابط -	جامعة خنشلة	عبدالعالي بالة
1007-983	الوقاية من الفيضانات في إطار التوجه نحو تنمية مستدامة	جامعة تبسة	أسماء حنيبي
1029-1008	الوظائف الضبّطية لمجلس المنافسة الجزائري	جامعة أم البواقي	حليمة قلداسي حمزة وهاب
1054-1030	المساعدة القضائية في القانون الجزائري	جامعة قالمة	سفيان حديدان
1079-1055	المسؤولية العشرية للمرقي العقاري في التشريع الجزائري	جامعة قسنطينة 01	عبد الحلیم سعدي
1102-1080	المسؤولية الجزائية عن الجرائم الماسة ببيئة المياه العذبة في التشريع الجزائري	جامعة تبسة	محمد صافي ياسين جبيري
1127-1103	المركز القانوني للائح المناخ في القانون الدولي لحقوق الإنسان	جامعة سطيف 02	بلهول زكية
1147-1128	المحادثة المرئية عن بعد بين جائحة كورونا و مبدأ علنية المحاكمات الجزائية	جامعة غليزان	بلحسن نورة جيلالي الحسين
1166-1148	المبادرة بالتشريع على ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020	جامعة تبسة	سعاد عمير
1188-1167	المؤسسات الناشئة ودورها في دعم الاقتصاد الأخضر دراسة حالة الجزائر	جامعة بومرداس	سباش ليندة
1208-1189	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعديلات التشريعية في الجزائر	جامعة الجزائر 01	أيمن سليم وفاء شيعاوي
1233-1209	القضاء الدولي الجنائي وحماية حقوق الإنسان: واقع وآفاق	جامعة مستغانم	إكرام بلباي

فهرس الجزء الثاني

1248-1234	العقوبات التي يقرها نظام روما الأساسي وآليات تنفيذها	جامعة بسكرة	علي دحامية
1275-1249	الطعن في قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أمام المحكمة الدستورية - الانتخابات الرئاسية نموذجاً-	جامعة جيجل	قروط فضيلة خشمون مليكة
1298-1276	الطابع الوقائي للتشريع البيئي	جامعة سطيف 02	رؤوف بوسعيدة
1314-1299	الضمانات القانونية لحماية الملكية الفكرية وتفعيل التنمية الاقتصادية	جامعة تيزي وزو	عبد الدايم سميرة
1338-1315	الضمانات الدستورية المتعلقة بالإجراءات الجزائية	جامعة الجزائر 01	بلقاضي عبد الكريم
1363-1339	السياسة الجنائية لحماية الطفولة في خطر معنوي	جامعة سوق أهراس	هشام بخوش
1388-1364	الرقابة على الحالات الاستثنائية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020	جامعة تيزي وزو	أيت قاسي حورية
1413-1389	الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر	جامعة وهران 02	بشيخ خيرة
1430-1414	الدفع بعدم دستورية القوانين - مضمون وأبعاد التعديل الدستوري لسنة 2020	جامعة تبسة	حنان خذيري

1454-1431	الدفع بعدم دستورية التنظيمات المستقلة	جامعة غليزان	مخطارية مفتاح محمد بوجانة
1475-1455	الحكم الراشد والحد من الفساد المالي	جامعة بسكرة	فخر الدين مهبوبي
1500-1476	الجوانب القانونية لدور سلطات الضبط المستقلة في حماية المستهلكين	المركز الجامعي بريكة	سماح محمودي
1524-1501	الجوانب البيئية لقواعد تنظيم الأسلحة في ظل القانون الدولي الإنساني والنزاعات المسلحة	جامعة خنشلة	سميرة سلام
1542-1525	الجريمة الانتخابية في الجزائر -دراسة على ضوء الأمر رقم 01-21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات-	جامعة الجزائر 01	وادي عماد الدين
1561-1543	التجارة الالكترونية بين ضرورتها وانتعاشها في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 والتدابير المتخذة لمكافحة انتشاره بالجزائر	جامعة وهران 01	فريد بوعزيز
1578-1562	التنمية المستدامة بالجزائر بين رهانات الاستثمار في الطاقات المتجددة واشكالية حماية البيئة	جامعة معسكر	نوال بن قلووش
1594-1579	التنظيم القانوني للتأمين الإلكتروني "دراسة مقارنة"	نقابة المحامين بفلسطين	هاشم ناصر الدين محمود سويدان
1625-1595	التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الفترة الاستعمارية وأثرها على الوحدة المغربية	جامعة وهران 02	ويكن فازية

1648-1626	التغيرات المناخية المنتهكة لحقوق الإنسان المترتبة عن الإخلال بقواعد القانون الدولي الإنساني	جامعة غليزان	يقرو خالدية
1676-1649	التصوير الخفي كإجراء تحقيق قضائي خاص -دراسة مقارنة-	جامعة سعيدة	عبد الرحمان ميلودة
1697-1677	الترخيص الإداري كألية لحماية الساحل في التشريع الجزائري	جامعة سكيكدة	سارة هامل فارس بوحميد
1729-1698	التدخل الدولي: كألية لحماية حقوق الإنسان خلال التوترات الداخلية	المركز الجامعي بريكة	سهام عباسي
1752-1730	البعد التعاقدي بين العقود التقليدية والحديثة	جامعة تيزي وزو	رشيدة عيلام أكسوم
1775-1753	الإدارة الالكترونية وأثرها على مبدأ استمرارية المرفق العام	جامعة المدية	نادية بوخرص
1806-1776	الاحطار بالشبهة كألية لمكافحة الفساد المالي في التشريع الجزائري	جامعة بسكرة	عبير مزغيش
1829-1807	الأزمة الأمنية الليبية وأفاق المصالحة الوطنية	جامعة سطيف 02	محمد بوزيدي شيطر
1855-1830	الآليات القانونية المتخذة لتكثيف الصفقات العمومية في ظل جائحة كورونا - كوفيد 19- ومدى تطبيقها في المؤسسات العمومية للصحة - دراسة حالة في المؤسسات العمومية للصحة بالشلف -	جامعة الشلف	أسماء سعدي نسيم يخلف
1882-1856	اختصاصات المحكمة الدستورية في الجزائر والمغرب	جامعة خنشلة	ليندة أونيسي

1898-1883	اختصاص المحكمة الدستورية بتفسير الدستور في ظل التعديل الدستوري 2020	جامعة سكيكدة	حمامة لامية جندي وريدة
1916-1899	اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة: هل هي عالمية؟	جامعة بسكرة	جغام محمد دحموش فايزة
1942-1917	إمكانية تفعيل مبدأ العالمية على الجريمة الإلكترونية	جامعة خنشلة	أميمة خديجة حميدي عبد المجيد لخداري
1975-1943	إعمال معايير الولاية القضائية في جرائم الفساد	جامعة سعيدة جامعة سيدي بلعباس	عبد العزيز خنفوسي عبد اللطيف بومليك
1994-1976	إشكالية استغلال العقار الحضري الموجه للترقية العقارية	جامعة تيزي وزو	حمليل نوارة
2017-1995	آليات تطبيق القانون الدولي الانساني على الصعيد الوطني	جامعة المدية	تومي يحي
2042-2018	أخلاقيات مهنة الصحافة على ضوء قانون الإعلام رقم 12- 05	جامعة سطيف 02	نايل صونية
2069-2043	أحكام منتجات الصيرفة الإسلامية في ظل رقابة وقواعد النظام البنكي الجزائري	جامعة الأغواط جامعة بشار	يوسفي مباركة قنقارة سليمان
2090-2070	أثر امتداد الكتلة الدستورية للمعاهدات الدولية على المشرع	جامعة المسيلة	مصطفى بلعبي فواز لجلط
2106-2091	أثر التقدم التكنولوجي على الجريمة الاقتصادية في الجزائر	جامعة خنشلة	ماية بن مبارك
2129-2107	آليات التعاون الدولي مع المحاكم الجنائية المدولة	جامعة سوق أهراس	علي عتيق بن بوعبدالله مونية

2148-2130	آثار ضمان الحق في الماء على الصحة والتوازن البيئي	جامعة تيارت	مجادى نعيمة
2174-2149	التخطيط العمراني الإستراتيجي المستدام -المدن الذكية نموذجا	جامعة غليزان	بكار فتحي
2200-2175	دور منظمة اليونسكو في حماية التراث الثقافي المادي في زمن النزاعات المسلحة-المسجد الأقصى نموذجا-	جامعة قسنطينة 01	راوية بوالأنوار منال بوكورو
DERRAR Abdelhadi	Changing The Features Of The Legal And Moral Elements Of Economic Crimes	Tlemcen University of	2201-2222

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق المقاصد والغايات. بتوفيق من المولى عز وجل تتواصل سلسلة إصدارات مجلة الحقوق والحريات، حيث تأتي هذه المرة بعدد جديد تسلسلي رقم 20 ، المجلد 10 ، العدد 01.

ولا شك أن جهود أسرة وفريق تحرير المجلة تبرز دائما على صعيد المساهمة في تحكيم وانتقاء عدد كبير ومتنوع من المقالات العلمية للنشر ضمن هذا العدد وللمرة العاشرة على التوالي منذ إعتاد نظام بوابة المجلات الوطنية الجزائرية، حيث نسجل في هذا الصدد 97 مقالا محكما ومقبولا للنشر لعدد من الباحثين يزيد عن 100 باحث موزعين على مؤسسات جامعية وطنية (شرق ، وسط ، غرب) منها واحدة خارج الوطن، وتتسم مقالات هذا العدد بترائها العلمي في حقول وتخصصات متنوعة في مجال القانون والعلوم السياسية، ساهمت من خلالها أعلام أساتذة وباحثين مختصين في مناقشة وتحليل الأفكار القانونية، واقتراح الحلول المجدية للإشكاليات محل البحث على أمل أن تلقى صداها العلمي.

ولا يفوتنا بعد هذا إلا أن نتوجه بخالص الشكر والامتنان لكل هيئة تحرير المجلة من المراجعين وكل من ساهم وساعد في إصدار هذا العدد سائلين المولى عز وجل أن يجعل كل ما بذلوه من جهد في ميزان حسناتهم.

وإذ نهئى جميع المؤلفين، وفئة المهتمين بمشتملات هذا العدد الجديد من المجلة، فإننا نضرب لهم موعدا آخر بمشيئة الله عز وجل في العدد القادم.

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور

يعيش تمام شوقي

السياسة الجنائية لحماية الطفولة في خطر معنوي

Criminal policy for the protection of children in moral danger

(1) هشام بخوش

(1) جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس (الجزائر)

h.bekhouche@univ-soukahrass.dz

تاريخ النشر:

2022/04/23

تاريخ القبول:

2022/03/19

تاريخ الارسال:

2022/01/10

الملخص:

يعتبر ملف الطفولة في خطر معنوي من الملفات الغامضة التي تحتاج إلى تحليل خاص من الجانب القانوني لأن بعد 18 سنة يكون الطفل مملزما بالبحث عن مكان خارج المراكز المتخصصة لحماية الطفل، سواء مراكز الإسعاف أو مراكز إعادة التربية، التي تعمل على تجسيد مهمتها الأساسية المتمثلة في الوقاية تحت سلطة مختصة، لها دور تربوي وآخر وقائي يقوم به قاضي الأحداث بصفة جلية وبارزة باعتباره قاضي حامى للأحداث، أعطاه المشرع سلطة لضمان الحماية والتهذيب للطفل.

الكلمات المفتاحية: الطفولة المسعفة - السياسة الجنائية - الحدث في خطر معنوي -

المراكز المتخصصة- التدابير الوقائية.

Abstract:

The file of childhood in moral danger is one of the ambiguous files that need special analysis from the legal side, because after 18 years the child is obliged to search for a place outside the specialized centers for child protection, whether ambulance centers or re-education centers, which work to embody their primary mission of prevention Under a competent authority, which has an educational and other preventive role played by the juvenile judge in a clear and prominent way as a judge protecting juveniles, the legislator gave him the authority to ensure the protection and discipline of the child.

key words: Child Paramedic - Criminal policy - The event is in moral danger - Specialized centers - Preventive measures.

أقر المشرع الجزائري حماية خاصة للأطفال في خطر معنوي ووضع في سبيل ذلك العديد من الإجراءات القانونية والمراكز المتخصصة (مراكز الإسعاف و مراكز إعادة التربية) كجهة لرعايتهم ومنعهم من الدخول إلى الجريمة بمختلف أنواعها، وقد جاء القانون رقم 12/15 المؤرخ في 15 يوليو 2015 كمرجع لتحديد الأشخاص المكلفين بحماية الطفل أو الحدث وفقا لنص المادة 02 منه¹ حينما تتوافر إحدى حالات الخطر، ولم يتوقف المشرع عند هذا الحد بل إمتدت حمايته للجانب الاجتماعي في بعض الأحيان من خلال السلطات الممنوحة للقضاة في إطار مرحلتي التحقيق والمحاكمة.

ملف الطفولة المسعفة من الملفات الغامضة التي تحتاج إلى تحليل خاص من الجانب القانوني، من خلال التطرق للفئات التي وضعها المشرع الجزائري ضمن الاطار المتعلق بالحماية، فالفئة الأولى هي التي تضم الطفل "غير الشرعي" الذي تم إنجابه خارج إطار الزواج أو أنه يحمل إسم والدته فيتم نقله من المستشفى إلى المصالح المعنية ليتم التكفل به من قبل مصالح الشؤون الإجتماعية التي تشرف عليها وزارة التضامن والأسرة، أما الفئة الثانية فهم الأطفال الذين يوضعون في مراكز إعادة التربية بأمر من قاضي الأحداث لمدة مؤقتة بعد معاناتهم في عائلاتهم الأصلية، والفئة الثالثة هي الشريحة التي يضعها الأولياء في المراكز، بسبب صعوبة ظروفهم المادية أو بسبب عدم إتفاق الزوجين.²

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد الأحكام العامة المتعلقة بالطفل في خطر معنوي، تكون صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له، ثم معرفة

¹ - تنص المادة 2 من قانون رقم 15-12 من أن "الطفل": كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر (18) سنة كاملة، ويفيد مصطلح "حدث" نفس المعنى، أنظر: القانون رقم 15-12 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2015، المتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 39، 2015.

² - فتيحة ز. يطردنا بعد السن 18 من مراكز الطفولة المسعفة : من بنات بلا ماضي... إلى نساء بلا مستقبل ! نشر بتاريخ 2012/03/06، تاريخ التصفح 2022/01/05 على الساعة 15.30، منشور على

الدليل الإلكتروني <https://www.djazairss.com/elbilad/72426>

المراكز المتخصصة في إيوائه، والأشخاص الذين منحهم المشرع الجزائري سلطة الوضع في هذه المراكز المتخصصة سواء في الحالات العادية أو الإستثنائية، ودورهم في التكوين التربوي من خلال الزيارات الميدانية والمتابعة كإجراء أساسي للحفاظ عليه، والحيلولة دون تحوله إلى حدث جانح.

فحدود الدراسة وأهميتها تنحصر في تحديد مدى مساهمة النصوص القانونية التي جاء بها المشرع الجزائري لمختلف التشريعات المقارنة في مجال حماية الطفولة في خطر معنوي وذلك من خلال تحليل الأمر رقم 03-72 المؤرخ في 10 فيفري 1972 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة، والأمر رقم 75-64 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن إحداث المؤسسات و المصالح المكلفة بحماية الطفولة و المراهقة، المرسوم 12-165 المتضمن تعديل القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة والمراهق، ثم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 مايو سنة 2013 الذي يحدد التنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة، وأخيرا القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليوسنة 2015، المتعلق بحماية الطفل.

إن الطفل في خطر معنوي هو ذلك الطفل الذي تكون صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له، أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية للخطر، لذا فحمايته تعتبر من أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة بسبب ضعفه ومركزه في وسط المجتمع الجزائري من جهة، وتكوينه إجتماعيا وثقافيا عند بلوغه سن الرشد من جهة أخرى، وتبعاً لذلك تكمن الإشكالية : هل وفق المشرع الجزائري في وضع تدابير وقاية وعلاجية للطفل في خطر معنوي؟ وهل النصوص القانون المتعلقة بالطفولة في خطر معنوي كافة للحد من الظاهرة الإجرامية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية والوصول إلى تحديد أهداف الدراسة سنعتمد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالمراسيم والأوامر والقوانين ذات الصلة بالموضوع، وتم تقسيم الدراسة إلى مطلبين : الأول نتناول المراكز المتخصصة للحدث في خطر معنوي، والثاني المهام الوقائية والإدارية لقاضي الأحداث في خطر معنوي.

المطلب الأول: المراكز المتخصصة للحدث في خطر معنوي.

ترتكز السياسة الوقائية على معرفة المراكز المتخصصة في إيواء الحدث في خطر معنوي، بإعتباره شخص لم يكمل سن الثامنة عشر سنة، قد تكون صحته أو تربيته أو أخلاقه معرضة للخطر إذا لم يتم وضعه بإحدى المراكز المتخصصة، التي نص عليها المشرع الجزائري في الأمر 03/72 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة¹ والمراسيم المنظمة والمطبقة له وكذا القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل.

لقد تم النص على المراكز المتخصصة لأول مرة في المادة الأولى من الأمر رقم 03-72 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة من خلال القول أن: " القصر الذين لم يكملوا الواحد والعشرين عاما و تكون صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر أو يكون وضع حمايتهم أو سلوكهم مضرا بمستقبلهم، يمكن إخضاعهم لتدابير الحماية والمساعدة التربوية ضمن الشروط المنصوص عليها في المواد الواردة بعده "

يتضح من خلال المادة الأولى - أعلاه - أنه إذا ثبت لقااضي الأحداث أن حدثا وجد في إحدى الحالات التي أشارت إليها، يمكن له زيادة على تدابير الحراسة الواردة في المادة 10 من نفس الأمر المذكور سلفا أن يأمر بإتخاذ تدابير الوضع بشأن الحدث الذي هو خطر معنوي بصفة نهائية² بإحدى المؤسسات التي نصت عليها المادة 11 من الأمر نفسه، وهي كالتالي:

- مركز للإيواء أو المراقبة ، مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة، مؤسسة أو معهد للتربية أو التكوين المهني أو العلاج.³
ومن إستقرائنا لنص المادة 11 أعلاه نجد أن المشرع أشار إلى مراكز الإيواء أو المراقبة، ولكنه لم يحدد طبيعتها إلا بعد صدور الأمر رقم 64-75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة و المراهقة وحصرها في

¹ - الأمر 03/72 المؤرخ في 10 فيفري 1972، الصادر بتاريخ 22 فيفري 1972، المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، السنة التاسعة.

² - من بين التدابير التي يتخذها القاضي، إبقاء القاصر مع عائلته، أو إعادته لوالده أو والدته، أو تسليمه إلى أحد أقاربه، أو شخص موثوق منه، راجع المادة 10 من الأمر 03/72، المرجع نفسه، ص 211.

³ - أنظر: المادة 11 من الأمر 03/72، مرجع نفسه، ص 211.

المراكز المتخصصة للحماية، مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح SOEM والمكلفة خصيصا بإستقبال الأحداث الذين هم في خطر معنوي،¹ والتي تم تعديلها بموجب القانون 12-15 في نص المادة 116 وتم تسميتها بالمراكز المتخصصة في حماية الأطفال في خطر، المراكز المتخصصة في حماية الأطفال الجانحين، المراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشباب، مصالح الوسط المفتوح.²

وتعد هذه المراكز المتخصصة في إعادة التربية مؤسسات داخلية مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا سن الثامن 18 من عمرهم بقصد إعادة تربيتهم، والذين كانوا موضوع أحد التدابير المنصوص عليها في المادة 85 من قانون حماية الطفل، وتقسم إلى مراكز متخصصة لإستقبال الأحداث الجانحين، وأخرى مخصصة لإستقبال الأحداث الذين هم في حالة الخطر المعنوي،³ وهو ما سنتناوله كالآتي:

الفرع الأول: المراكز المتخصصة في حماية الأطفال.

تعتبر المراكز المخصصة للحماية مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تكتسب صفتها القانونية بموجب مرسوم بناء على تقرير وزير الشبيبة والرياضة، وهي مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا الواحد والعشرين 21 عاما من عمرهم بقصد تربيتهم وحمايتهم و الذين كانوا موضوع أحد التدابير الواردة في المواد 5 و 6 و 11 من الأمر رقم 03-72 المذكور أعلاه وهم الأحداث في خطر معنوي، وكذا الأحداث الذين سبق وضعهم في المراكز المتخصصة لإعادة التربية و إستفادوا من تدبير إيوائهم للعلاج البعدي وفقا لنص المادة 14 من الأمر (64-75) ، ويستثنى من

¹ - أنظر: المادة 02 من الأمر 64-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1975، المتضمن إحدات المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 81، السنة الثانية عشر، ص 1090-1094.

² - أنظر: المادة 116 من القانون رقم 15-12، المرجع السابق، ص 19.

³ - حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم)، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص 442.

إختصاصها الأحداث المتخلفين بدنيا وعقليا،¹ طبقا للمادتان 3 و 13 من الأمر رقم 75-64.²

وبعد صدور القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، نصت الفقرة الأولى من المادة 02 منه على أن: "الطفل" كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر (18) سنة كاملة، ويفيد مصطلح "حدث" نفس المعنى، وأكدت الفقرة 08 من نفس المادة على أن سن الرشد الجزائري هو ثماني عشرة (18) سنة كاملة وتكون العبرة في بسن الطفل الجانح يوم إرتكاب الجريمة، وبذلك يكون المشرع الجزائري فصل في مسألة تحديد سن الرشد بالنسبة للحدث كجانح أو في حالة خطر معنوي في ظل الإختلاف الوارد بين القانون المدني³ وقانون الأسرة⁴ وبين القانون الجزائري.⁵

وبعد أن حدد المشرع مصطلح "الطفل" نص على المراكز المتخصصة في حماية الطفولة في المادة 116 من القانون 15-12 وأخضعها بنص المادة 132 منه لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الإجتماعي، والملاحظ في الواقع أن هذه المراكز أصبحت تستقبل مباشرة الأحداث الجانحين بالرغم من أنها غير مختصة قانونا لذلك، ولعل السبب هو كثرة الأحداث الجانحين وقلة المراكز، الشيء الذي أدى بوزارة التضامن الوطني، بعدما آلت إليها صلاحية الإشراف على هذه المراكز من قبل وزارة الشبيبة والرياضة إلى مراجعة التمييز بين إختصاصات المراكز، وإعتمدت في ذلك على معيار السن إذ أصبحت المراكز

¹ - بخصوص الأحداث المتخلفين عقليا و بدنيا فلهم مراكز خاصة بهم نص عليها المرسوم رقم 87-259 المؤرخ في 01-12-1987، المتضمن إنشاء مراكز طبية تربية ومراكز للتعليم متخصصة للطفولة المعوقة وتعديل قوائم المؤسسات، راجع : مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالأطفال، المدرسة العليا للقضاء ، سنة 2004 ، ص 136.

² - المادة 3 و 13 من الأمر 75-64، مرجع سابق ، ص 1090-1091.

³ - تنص المادة 40 من القانون المدني : « كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية.. وسن الرشد تسعة عشر (19) سنة كاملة »

⁴ - الأمر 02-05 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2005، المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 15، ص 18.

⁵ - حمو بن إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص 32.

التخصصية للحماية تستقبل الأحداث الذين يتراوح سنهم ما بين 07 و 14 سنة سواء من فئة الجانحين (Délinquants) أو من فئة الذين في خطر معنوي. danger moral¹. وبالرجوع إلى المرسوم 12-165 نجده نص على مراكز الحماية في المادة 05 منه،² ونص على مهامها في المادة 08 بالقول أنها مكلفة باستقبال الأحداث في خطر معنوي قصد تربيتهم وحمايتهم، وبالمقابل أكدت المادة 117 من القانون 15-12 أن الوضع في المراكز ككل بما فيها المراكز المتخصصة في حماية الأطفال في خطر لا تتم إلا من قبل قاضي الأحداث أو الجهات القضائية الخاصة، وأجازت للوالي أو ممثله في حالة الإستعجال الأمر بوضع الأحداث فيها لمدة لا تتجاوز 08 أيام شريطة أن يرفع مدير المؤسسة الأمر فوراً لقاضي الأحداث للبت فيه، وتتكون المراكز المتخصصة للحماية على ثلاثة مصالح تتمثل فيما يلي :

أولاً - مصلحة الملاحظة: تعتبر من المصالح الهامة مهمتها دراسة شخصية الحدث وإمكانياته وأهليته عن طريق فحوصات وتحقيقات متنوعة وفقاً لنص المادة 16 من الأمر 75-64،³ ثم الإيواء وعلى الخصوص ضمان إستقبال الأحداث، والسهرة على جمع المعلومات اللازمة عن الحدث عن طريق دراسة شخصيته وقدراته وإستعداداته من خلال الملاحظة المباشرة لسلوكه بمختلف الإختبارات والتحقيقات الإجتماعية، وضمان تكييف الحدث بالوسط المعيشي الجديد، وضمان إطعام

¹ - حفيظة مدغار، " حماية الحدث في خطر معنوي قانونا والمراكز الخاصة به، جريمة الإهمال المعنوي للأولاد مثلا " ، مجلة دفاتر مخبر حقوق الطفل، مخبر حقوق الطفل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر، المجلد 4، العدد 01، 2016، ص 255-263.

² - تنص المادة 05 من الأمر 12-165 على ما يلي : تضع الجهات القضائية للأحداث طبقاً للتشريع المعمول به الأحداث على مستوى المؤسسات المتخصصة الآتية :

- المراكز المتخصصة في إعادة التربية.

- المراكز المتخصصة في الحماية.

- المراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشبيبة.

³ - المادة 16 من الأمر 75-64، مرجع سابق، ص 1091.

صحي ومتوازن، وضمان راحة الأحداث وأمنهم، وفقا لنص المادة 02 - 03¹ من القرار الوزاري المشترك المتعلق بالتنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة، وللمصلحة دور في العلاج البعدي للحدث، وتهدف لمعرفة الأسباب الحقيقية لتواجد الحدث في خطر معنوي أو إنحراف ثم اعتماد الحلول والإقتراحات لإدماجه إجتماعيا.²

ثانيا - مصلحة إعادة التربية والعلاج البعدي: الملاحظ أنه في ظل الأمر 64/75 تم الفصل بين مصلحة إعادة التربية والتي كلفت بتزويد الحدث بالتربية الأخلاقية والوطنية والرياضية والتكوين المدرسي والمهني بغية دمج إجتماعيا، طبقا للبرامج الرسمية المعدة من الوزارات المعنية³، وبين مصلحة العلاج البعدي، ومهمتها البحث عن جميع الحلول التي من شأنها السماح بالأحداث بالاندماج الإجتماعي، لا سيما القادمين من مصلحة التربية أو من مركز متخصص لإعادة التربية.⁴

أما في ظل القرار الوزاري المشترك المتعلق بالتنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة فقد تم جمعهما، وتم تكليفهما بإعداد وتنفيذ البرامج الصحية والإجتماعية والتربوية والنفسية للتكفل بالأحداث وحمايتهم⁵، وفي هذا الصدد يمكن القول أن المرسوم 87-261 المؤرخ في 1987/12/01 هو المرجع والدليل الأساسي والدليل القيم في توجيه قضاة الأحداث، وإحاطتهم علما بأماكن تواجد المؤسسات المتخصصة على المستوى الوطني.⁶

- ¹ - المادتين 02- 03 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ماي 2013، الصادر بتاريخ 13 يونيو 2013، المتعلق بالتنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 31، ص 17-18.
- ² - إسماعيل بن رزق الله، حقوق الطفل وفقا للقانون الجزائري، محاضرة قدمت في مجلس قضاء تبسة، 2009، ص 04.
- ³ - المادة 17 من الأمر 64-75، مرجع سابق، ص 1092.
- ⁴ - المادة 18 من الأمر 64-75، مرجع سابق، ص 1092.
- ⁵ - المادة 04 من القرار الوزاري المشترك المتعلق بالتنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة، مرجع سابق، ص 18.
- ⁶ - حمون إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص 447.

ثالثا - مصلحة الإدارة والوسائل: تختص بإعداد وتنفيذ المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية، و ضمان تسيير المستخدم، وإعداد مشروع ميزانية تسيير المؤسسة وتنفيذها، و ضمان محاسبة المؤسسة.¹

الفرع الثاني: مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح.

إلى جانب المراكز التخصصية للحماية والمكلفة بإستقبال الأحداث الذين هم في خطر معنوي، توجد مصالح أخرى لها دور هام وفعال في متابعة وضعية هؤلاء الأطفال، والمتمثلة في مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح SOEMO وهو ما سوف نتطرق كما يلي :

أسست هذه المصالح كمؤسسات إجتماعية في سنة 1966 بمقتضى القرار الوزاري الصادر عن وزارة الشباب والرياضة المؤرخ في 21-12-1966، وكان يطلق عليها في سنة 1963 إسم مصلحة حماية الطفولة، بإعتبارها هيئة تربية تنتهي إلى مصلحة الإستشارة التوجيهية التربوية بالعاصمة، موكول إليها مهام التكفل بالأحداث الذين هم في خطر معنوي وإعداد البحوث الإجتماعية المتعلقة بهم.²

وبالرجوع إلى الأمر رقم 64-75 المتعلق بإحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، نجده نص عليها في المادة 24 ، حيث جاء فيها ما يلي : " تنشأ مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح بواقع مصلحة واحدة في كل ولاية"،³ وعرفت المادة 19 من نفس الأمر على أنها مصالح ولائية. تأخذ على عاتقها الأحداث الموضوعين تحت إشرافها⁴ وهم :

¹ - المادة 05 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ماي 2013 المتعلق بالتنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة، مرجع سابق، ص 18.

² - علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دون طبعة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 209.

³ - المادة 24 من الأمر 64-75، مرجع سابق، ص 1092.

⁴ - بن الشيخ النوي، سعد لقيب، مؤسسات حماية الأحداث في قطاع التضامن الوطني بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2017 ، ص 310.

- الأحداث الجانحين الموضوعين تحت نظام الحرية المراقبة طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية لا سيما المادتان 444 و 455 منه.¹

- الأحداث الذين في خطر معنوي الموضوعين تحت الملاحظة طبقا للمواد 5 و 10 من الأمر 03-72 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة وتتكفل أيضا بالأحداث الذين أمر قاضي الأحداث أو الجهة القضائية الخاصة بالأحداث بوضعهم لدى مصالحيها، أو الأحداث المطلوب التكفل بهم من قبل المصالح المختصة بوزارة الشبيبة والرياضة وهذا حسب المادة 22 من الأمر 64-75،² ويجوز لمصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح، التعاون مع المراكز المتخصصة لإعادة التربية والمراكز المتخصصة للحماية، والقيام بجميع الأبحاث والأعمال الهادفة إلى الوقاية من سقوط الأحداث الذين في خطر معنوي في الجنوح، وذلك بمساعدتهم من خلال إجراء إتصالات مع آبائهم وأصدقائهم بما فيه الإتصال بأماكن قضاء أوقات فراغهم طبقا للمادة 19 من الأمر المذكور أعلاه.³

أما في ظل القانون 12-15 فقد نصت على هذه المصالح المواد من 21 إلى غاية 31، عرفت وأحدت مهامها⁴ واعتبرتها بذلك آليات للحماية على المستوى المحلي مرتبطة بالعمل التربوي تتدخل بناء على إخطار الشرطة القضائية أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي والجمعيات الناشطة⁵، وتمارس مهامها في ظل تشكيلة تتكون من موظفين مختصين، لاسيما مربين مساعدين اجتماعيين وأخصائيين نفسانيين وأخصائيين اجتماعيين وحقوقيين.⁶

¹ - عبد الحفيظ أوفروخ، السياسة الجنائية تجاه الأحداث، (رسالة ماجستير في الحقوق). تخصص

قانون العقوبات والعلوم الجنائية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 125-126.

² - المادة 22 من الأمر 64-75، مرجع سابق، ص 1092.

³ - علي مانع، مرجع سابق، ص 102.

⁴ - راجع فيما هو متعلق بالمهام الأساسية لمصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح: صباطة سليمة،

دور القضاء في حماية الحقوق المعنوية والمالية للطفل، (رسالة ماجستير)، تخصص خاص معمق،

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص 97 وما بعدها.

⁵ - بن الشيخ النوي، سعد لقليب، مرجع سابق، ص 309.

⁶ - حمون إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص 447.

تشمل هذه المصالح على أقسام تختلف حسب طبيعة عملها، فقسم الإستقبال والفرز يهتم بإيواء الأحداث و حمايتهم و توجيههم لمدة لا تتعدى 03 أشهر والذين عهد بهم من قاضي الأحداث، أما قسم المشورة التوجيهية والتربوية فمهمته تتمثل في القيام بمختلف الفحوصات والتحقيقات قصد معرفة شخصية الحدث وبالتالي كيفية معاملته، وإعادة تربيته.¹

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح يشرف عليها مدراء يساعدهم موظفون إداريون وأطباء نفسانيون و كذا مساعدون إجتماعيون،² أو بالأحرى مندوبو الحرية المراقبة، ولتسهيل عملها تم ضم وتجميع المراكز التخصصية لإعادة التربية والمراكز التخصصية للحماية ومصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح ضمن مؤسسة وحيدة.³

المطلب الثاني: المهام الوقائية والإدارية لقاضي الأحداث في خطر معنوي.

قبل التطرق الي المهام الوقائية والإدارية، وجب القول أن تشكيلة الجهة القضائية المختصة بالحدث في خطر معنوي، تختلف عن تشكيلة الحدث الجانح، فهذه الأخيرة يطبق عليها قانون الإجراءات الجزائية، أما الحدث في خطر معنوي يطبق عليه القانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل..⁴

لقد رأت غالبية الدول وجوب التوسيع من مهام و نشاط محاكم الأحداث بحيث لا تقتصر مهمتها على الجوانب العلاجية فحسب وإنما تمتد لتشمل الجوانب الوقائية، بإعتبارها مؤسسات إجتماعية لرعاية الطفولة، وقد عمدت في تشريعاتها إلى تحديد الأحوال التي يمكن لمحكمة الأحداث النظر في قضية الحدث وهي ليست بالضرورة أفعالا مخالفة للقانون، بل تتحقق بمجرد تواجد الحدث في وضع يهدده بخطر الجنوح أو يهدد مستقبله أو تربيته، وهي الحالات التي يطلق عليها في التشريع المصري

¹ - المادة 21 من الأمر 64-75، مرجع سابق، ص 1092.

² - المادة 19 من الأمر 64-75، المرجع نفسه، ص 1091.

³ - المادة 25 من الأمر 64-75، المرجع نفسه، ص 1092.

⁴ - المادة 32 وما بعدها من القانون رقم 12-15، المرجع السابق، ص 09 وما بعدها.

بالخطورة الإجتماعية أو التعرض للانحراف¹، ويطلق عليها في فرنسا بـ (L'enfance en danger moral)²، ويقابلها في التشريع الجزائري حالات الخطر المعنوي الذي يهدد الأحداث، والتي وقد تم معالجتها سابقا بمقتضى الأمر رقم 03-72 من خلال منح محاكم الأحداث الحق في ممارسة دورا تربويا حمائيا بخصوص هذه الفئة، ثم في ظل القانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل.

الفرع الأول: المهام الوقائية لقاضي الأحداث.

أكد المشرع الجزائري سابقا في ظل الأمر رقم 03-72 المؤرخ في 10-02-1972 على أنه يمكن إخضاع القصر إلى تدابير الحماية والمساعدة التربوية في حالة ما إذا كانت صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر، ويكون تدخل القاضي بإتخاذ عدة تدابير حمائية لمساعدة الحدث وتأهيله إجتماعيا، وهي في الغالب تدابير ذات طابع وقائي تربوي أكثر منه جزائي رديعي، الهدف منها منع الحدث من الوقوع في دائرة الجنوح³، و بموجب القانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل، منح للقاضي دور وقائي من خلال التكفل بفئة

¹ - يعتبر الطفل معرضا للانحراف، طبقا للمادة 96 من قانون الطفل المصري رقم 12-1996 إذا كان في حالة من الحالات التالية : " إذا وجد متسولا، إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات، إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات، إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات، إذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه بهم، إذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب، إذا كان سيئ السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته ولا يجوز في هذه الحالة إتخاذ أي إجراء قبل الطفل و لو كان من إجراءات الإستدلال إلا بناء على إذن من أبيه أو وصيه أو بحسب الأحوال، إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش أو عائل مؤتمن، أنظر " د جلال ثروت، نظم الإجراءات الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص 548 وما بعدها .

² - La loi sur la protection de l'enfance de 2007, complétée par la réforme de mars 2016, considère qu'un(e) enfant est en danger ou risque de l'être si ses besoins fondamentaux ne sont pas garantis, c'est-à-dire si sa santé, sa sécurité, sa moralité ou son développement physique, affectif, intellectuel et social est compromis. 29-05-2021 . <https://www.fondation-enfance.org/protéger/lenfance-en-danger>

³ - المادة الأولى من الأمر 03/72، مرجع سابق، ص 209.

الأحداث التي توجد في حالة الخطر المعنوي من خلال إتخاذ التدابير اللازمة حسب كل حالة تعرض عليه،¹ وهو ما سوف نتناوله في العنصرين التاليين:

أولاً- التحقيق مع الحدث في خطر معنوي.

نظم التحقيق مع الحدث في خطر معنوي في ظل الأمر 72-03 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة في المواد من 3 إلى 7 ، خول من خلالها المشرع الجزائري للأشخاص الواردين في المواد السالفة الذكر وهم والد الحدث أو والدته أو الشخص الذي أسندت له حق الحضانة، الوالي، وكيل الجمهورية، رئيس المجلس الشعبي البلدي لمكان إقامة الحدث، والمندوبين المختصين² بالإفراج المراقب، الحق في إخطار قاضي الأحداث بكل حدث يكون في خطر معنوي، وهذا لأجل التدخل تلقائياً والنظر في ملفه شريطة إخطاره وكيل الجمهورية،³ ليتم بعدها قيام قاضي الأحداث بدراسة عميقة لشخصية الحدث عن طريق إجراء تحقيق إجتماعي يتناول فيه ماضي القاصر من أصوله وبيئاته المتعاقبة، لا سيما ما كان منها غير متفق مع سير الأمور العادي في حياة الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك يلجأ قاضي الأحداث إلى إجراء فحوصات طبية أو نفسانية أو عقلية يهدف من خلالها تقدير المستويات والتأكد من معطيات التحقيق داخل الخلية العائلية،

¹ - حمون إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص 365.

² - أشارت المادة 478 من ق.إ.ج ، إلى هؤلاء المندوبين الذين لهم علاقة وطيدة بقاضي الأحداث بنصها على أنه : " تتحقق مراقبة الأحداث الموضوعين في نظام الإفراج تحت المراقبة بدائرة كل قسم أحداث بأن تعهد إلى مندوب أو عدة مندوبين دائمين أو متطوعين لمراقبة الأحداث ."

و يستخلص من النص أعلاه ، أنه يوجد نوعين من المندوبين ، مندوبين دائمين ، ومندوبين متطوعين، المندوب الدائم مربي مختص يعين من طرف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مصلحة الملاحظة و التربية في الوسط المفتوح ويمارس مهامه تحت إشراف قاضي الأحداث، والتي تكمن في التكفل بالأحداث الموضوعين تحت نظام الحرية المراقبة، وذلك بمراقبة الظروف المادية والأدبية لحماية الحدث، وكذا صحته وتربيته وعمله وحسن استخدامه لأوقات فراغه، كما يقوم بالإضافة إلى ذلك بنشاطات وقائية مختلفة، و المتمثلة بالخصوص في تقديم تقارير دورية كل ثلاثة أشهر تخص الحدث، ولكن في حالة سوء سلوك هذا الأخير أو تعرضه لضرر أدبي، أو إلى إيذاء قد يقع عليه، فإنه يتم إعداد تقرير في الحال، و موافاة قاضي الأحداث به لاتخاذ ما يراه مناسباً، كما تناط بالمندوب الدائم مهمة إدارة وتنظيم عمل المندوب المتطوع وهذا حسب المادة 479 ق.إ.ج.

³ - أنظر: المادة 03 من الأمر 03/72، مرجع سابق، ص 210.

ثم يلجأ للفحص العقلي للكشف عن التلف العقلي المحتمل لدى الحدث ومراقبة السلوك بواسطة فحص التوجيه المهني وكل ذلك بهدف الوصول إلى إقتراح حل ملموس يأخذ بعين الإعتبار كل ما سبق وقوعه للحدث.¹

والملاحظ أنه حتى في ظل القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل تم بموجب نص المواد 32 إلى غاية 45 منح قاضي الأحداث نفس المهام المنصوص عليها في الأمر 03/72، ومن بين السلطات الهامة أنه يجوز لقاضي الأحداث أثناء التحقيق أن يتخذ بشأن الطفل وبموجب أمر بالحراسة المؤقتة أحد التدابير الوقائية البسيطة التي تبقى الطفل في كنف الأسرة بإعتبارها البيئة التي ينشأ فيها ويتلقى فيها الحنان وأول دروس الحياة،² ومنها تسليمه لوالده أو لوالدته، أو إلى أحد أقاربه³ أو إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة.⁴ يتضح مما سبق ذكره أنه يجوز للقاضي أن يكلف مصلحة المراقبة أو التربية أو إعادة التربية في بيئة مفتوحة التي تم التطرق لها سابقا بملاحظة القاصر في وسطه العائلي أو المدرسي أو المهني عند الإقتضاء وذلك عندما تتخذ بحق القاصر تدابير الحراسة المؤقتة المنصوص عليها أعلاه، مع ملاحظة أن المشرع عند النص علي التدابير المؤقتة في المادة 5

¹ - بن ي ر، سلطات قاضي الأحداث في إتخاذ ومراجعة التدابير المقررة في حق الحدث الجانح والحدث في خطر معنوي وفقا لقانون الإجراءات الجزائية والأمر رقم 03/72، مذكرة تخرج لنيل إجازة المعهد الوطني للقضاء، المعهد الوطني للقضاء، السنة الأكاديمية 2003/2004، ص 11، 12.

² - عبد الحميد عطية، التشريعات ومجالات الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ص 93.

³ - يقصد بذلك حالات المادة 64 من قانون الاسرة " الام أولى بحضانة ولدها ، ثم أمها ، ثم الخالة ، ثم الأب، ثم أم الأب، ثم الأقربون درجة مع مراعاة مصلحة المحضون .

⁴ - المادة 35 من القانون رقم 15- 12، المرجع السابق، ص 10.

وفقا للمادة 35 من القانون 12/15 المشرع الجزائري في هذه الحالة لم يحدد المعايير التي يمكن الإعتماد عليها للقول إن كان هذا الشخص جديرا بالثقة أم لا، وبالتالي فقد ترك السلطة لقاضي الأحداث في التقدير، وتجدر الإشارة إلى أنه في نفس المادة أجاز المشرع لقاضي الأحداث إضافة إلى التدابير المذكورة أنفا أن يكلف مصلحة للمراقبة والتربية في الوسط المفتوح بملاحظة الحدث في بيئته العائلية أو المدرسية أو المهنية، راجع : حمون إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص 427.

من الأمر 64/75 لا يمكن تجاوز عمليات الإيواء المؤقت المحدد في المادة 5، 6، 7، 8 من الأمر 03/72 وهي مدة ستة أشهر.¹

وفي حالة عدم كفاية هذه التدابير يمكن للقاضي الأحداث أن يأمر بوضع الطفل بصفة مؤقتة في مركز متخصص في حماية الأطفال في خطر أو مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة أو مركز أو مؤسسة إستشفائية إذا كان الطفل في حاجة إلى تكفل صحي أو نفسي²، وتجدر الإشارة فيما يتعلق بالتدابير السالفة الذكر أنه يجوز للقاضي وفي أي وقت التراجع عنها أو تعديلها تلقائياً أو بطلب من الحدث نفسه أو والديه أو ولي أمره أو وكيل الجمهورية، وهنا أوجب المشرع على قاضي الأحداث البت في هذا الطلب المقدم من الجهات المذكورة وجوباً خلال مهلة شهرتلي تقديم الطلب وهو ما نصت عليه المادة 08 من الأمر السالف الذكر (03-72).³

وبالتالي وبالتمعن في هذه الإجراءات، يظهر الدور التربوي والوقائي لقاضي الأحداث بصفة جلية وبارزة بإعتباره قاضي حامي للأحداث وليس معاقب لهم وهذا بسبب ما يتمتع به قاضي الأحداث من خصوصيات تميزه عن غيره من القضاة، بما له من مهام في مجال تربية وإعادة إدماج الأحداث إجتماعياً.⁴

ثانياً - جلسة الحكم مع الحدث في خطر معنوي: بعد قيام قاضي الأحداث بكافة الإجراءات بشأن الحدث في خطر معنوي يقوم بإرسال الملف إلى السيد وكيل الجمهورية للاطلاع عليه و إبداء طلباته بخصوصه، إضافة إلى إستدعائه للقاصر ووالديه أو ولي أمره، وفي اليوم المحدد للنظر في القضية فإن الجلسة تتم في غرفة المشورة برئاسة قاضي الأحداث ودون حضور المساعدين ويحضر فيها الحدث المعني ووالديه أو ولي أمره والمحامي إن وجد ، وبعد التمعن في ما نسب للحدث يحاول القاضي إستمالة عائلة الحدث بغرض الموافقة على التدبير الذي سيتخذه، ويكون ذلك بموجب حكم يصدره في

¹ - بن ي ر، البحث السابق، ص 12.

² - المادة 36 من القانون رقم 15-12، المرجع السابق، ص 10.

³ - أنظر: المادة 08 من الأمر 03/72، مرجع سابق، ص 211.

⁴ - حفيظة مدغار، مرجع سابق، ص 260.

غرفة المشورة وهذه التدابير التي يمكن تقريرها تتمثل في تدابير الحراسة وتدابير الوضع.¹ والتي سوف يتم التطرق إليها كما يلي:

1- تدابير الحراسة : نصت عليها المادة 10 من الأمر 72-03 والمادة 40 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل والتي تتعلق بما يلي:

- إبقاء القاصر في عائلته.

-إعادة القاصر لوالده أو لوالديه الذين لا يمارسان حق الحضانه عليه بشرط أن يكون هذا الحق غير ساقط عنم يعاد إليه القاصر .

- تسليم القاصر إلى أحد أقربائه الآخرين طبقا لكيفيات أولولة حق الحضانه.

- تسليم القاصر إلى شخص موثوق به.

وفي جميع الأحوال يمكن لقاضي الأحداث أن يكلف مصلحة المراقبة أو التربية أو إعادة التربية في بيئة مفتوحة، بملاحظة القاصر وتقديم كل الحماية له وكذلك المساعدة الضرورية لتربيته وتكوينه وصحته"

2- تدابير الوضع : وهي التدابير المنصوص عليها في المادة 11 من نفس الأمر، حيث يجوز لقاضي الأحداث زيادة لما ذكر في المادة 10 أعلاه تقرير بصفة نهائية بعض التدابير، التي من شأنها حماية الطفولة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى عندما تقتضى مصلحته إبعاده عن بيئة عائلته ، في حالة ما إذا كانت العائلة تتمهن الدعارة، أو تتعاطى المخدرات والخمور، أو بعض السلوكات الأخرى التي تؤثر على تربية الحدث ، وتتمثل في ما يلي :

- مركز للإيواء أو المراقبة.

- مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة .

- بمؤسسة أو معهد للتربية أو التكوين المهني أو العلاج.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن مراكز الإيواء أو المراقبة المنصوص عليها في مواد الأمر 72-03 المذكور أعلاه يفهم منها المراكز المكلفة برعاية الشباب و الطفولة المنصوص عليها في الأمر رقم 75-64 المؤرخ في 26-09-1975 المتضمن إحداث المؤسسات و المصالح المكلفة

¹ - مالكي توفيق، طبيعة الإجراءات القضائية في متابعة الحدث الجانح، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 232-233.

بحماية الطفولة و المراهقة، أما المصالح المكلفة بمساعدة الطفولة فيفهم منها المراكز المخصصة للأطفال المسعفين طبقا للمرسوم رقم 87-260 المؤرخ في 1-12-1987 المتضمن إنشاء دور الأطفال المسعفين.¹

ثالثا: مراجعة التدابير في حق الحدث في خطر معنوي.

منح لقاضي الأحداث سلطة واسعة في إختيار التدبير المناسب، في حق الحدث لأجل حمايته وحماية مصالحه، ومادامت هذه التدابير تهدف الى تهذيب الحدث فإنه من الضروري على القاضي مراجعتها بما يخدم مصلحته، وهذا ما أكدته المادة 13 من الأمر 03/72، والمادة 45 والمواد 96 إلى غاية 99 من القانون 12/15 وسوف نتناول ذلك من خلال حدود سلطة القاضي في المراجعة، والمسائل العارضة أثناء التنفيذ.

1- حدود سلطة القاضي في المراجعة.

من خلال المادة 13 من الأمر 03/72 نلاحظ أن المشرع الجزائري أعطى سلطة للقاضي في مراجعة التدابير المتخذة في حق الحدث في خطر معنوي المنصوص عليها في المادة 10 و 11 من نفس الأمر سواء بالتخفيف أو التشديد، تلقائيا أو من خلال طلب وفي أى وقت كان، وبذلك فهي لا تكتسي حجية الشيء المقضى فيه، بل تبقى سلطة تقديرية للقاضي وليس له أن يسبب أمر المراجعة.²

والملاحظ أن المراجعة تتم من قبل القاضي نفسه أو بناء على طلب يقدم من قبل القاصر، أو والده، أو والدته أو ولي أمره فقط،³ ويكون بذلك الأمر 03/72 قد غفل عن منح هذا الإختصاص إلى النيابة العامة، التي يتم إخطارها بطلب المراجعة من قبل قاضي التحقيق للإطلاع عليه فقط، وهو ما يعتبر قصور على إعتبار أن النيابة العامة لها دور أساسي في المحافظة على النظام العام، وكان من الأجدر أن تقدم طلباتها للتكفل بالحدث في خطر معنوي.

وبخصوص الشروط الواجب توفرها في الطلب، وجب على القاضي الفصل في الطلب في الثلاثة أشهر التي تلي تقديم الطلب، مع ملاحظة أنه لا يجوز للقاصر أو ولي أمره، أو

¹ - أنظر في ذلك مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالأطفال، المدرسة العليا للقضاء، سنة 2004، ص 136.

² - المادة 13 من الأمر 03/72، مرجع سابق، ص 211.

³ - الفقرة 04 من المادة 13 من الأمر 03/72، مرجع سابق، ص 211.

ولديه أن يتقدموا من أجل طلب إلغاء الإجراء أو تعديله إلا بعد مرور سنة من العريضة الأولى، وإن كل القرارات معفاة من إجراءات الطابع والتسجيل وفقا لما تضمنته المادة 19 من الامر 03/72¹.

وبالرجوع إلى القانون 12/15 نجده أكد أولا على أن التدابير المتخذة في حق الطفل وجب أن تكون أكثر ملاءمة لإحتياجاته ووضعيته،² ويقصد بها الإحتياجات الضرورية لمنع إتصال الطفل مع أى شخص يمكن أن يهدد صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية،³ وفي حالة ما إذا سببت ضررا للطفل أجاز المشرع الجزائري لقاضي الأحداث أن يعدل التدبير الذي أمر به أو العدول عنه بناء على طلب الطفل أو ممثله الشرعي أو وكيل الجمهورية أو من تلقاء نفسه.⁴

وفقا لما تم ذكره يتضح أن المشرع الجزائري أناط قاضي الأحداث بسلطة واسعة في إختيار التدبير الذي يراه مناسبا في حق الحدث لأجل حمايته وإصلاحه، وبالمقابل جعلها قابلة للمراجعة والتعديل، لتكون أكثر فعالية، وعلى ذلك وبنص المادة 96 من القانون 12/15 سمح للقاضي بمراجعة تدابير الحماية والتهديب في أي وقت بناء على طلب النيابة العامة أو بناء على تقرير مصالح الوسط المفتوح أو من تلقاء نفسه مهما كانت الجهة القضائية التي أمرت به.⁵

والملاحظ من خلال المواد من 96 إلى غاية 99 من القانون 12/15 أن المشرع منح للنيابة العامة سلطة تقديم طلب بالمراجعة عكس ما كان في الأمر 03/72 لما لهذا الموضوع من أهمية قصوى بإعتباره طفل صغير يحتاج لمن يرعاه ويدافع عن حقوقه المادية والمعنوية، ويكون بذلك المشرع قد وضع الضمانات المناسبة لفائدة الحدث في

¹ - المادة 19 من الأمر 03/72، مرجع سابق، ص 211.

² - المادة 2/24 من القانون 12/15، مرجع سابق، ص 08.

³ - د هارون نورة، الحماية الإجتماعية للطفل في خطر عبر مصالح الوسط المفتوح، قراءة على ضوء القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل، مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية، جامعة بجاية، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص 137.

⁴ - المادة 45 من القانون 12/15، مرجع سابق، ص 11.

⁵ - حموبن إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص 431.

هذه المرحلة، وهذا بالرغم من وجود بعض النقائص التي تستدعي إصلاحها في أقرب وقت خاصة ما تعلق منها بالتزامات المكلفين بحماية الطفل.

2- المسائل العارضة أثناء تنفيذ التدبير.

الملاحظ أن المشرع الجزائري لم يورد تعريف فيما يخص المسائل العارضة، أي أنه ترك ذلك للقاضي حسب اختصاصه المخول له قانونا، فالمسائل العارضة هي ظرف جديد يطرأ أثناء تنفيذ الإجراء أو التدبير المتخذ من قبل قاضي الأحداث يعيق تنفيذ ذلك ويستدعي إعادة النظر في الإجراء الأصلي، ومثال ذلك ظهور أولياء الحدث الذي أمر القاضي بوضعه في إحدى المراكز المتخصصة التي نص عليها الأمر 03/72، وإبداء استعدادهم بالتكفل بأنهم القاصر.

سبق التأكيد على أن تدابير الأمن قابلة للمراجعة، حسب تطور حالة الخطورة، فتدابير الأمن المحكوم به جاء من أجل معالجة حالة ما، ومن ثم يجب تعديلها في حالة ما إذا صادفت مسألة من المسائل العارضة، ويبقى للجهة القضائية المختصة إقليميا مراقبة تنفيذ التدبير، وفقا ما نصت المادة 13 من الأمر 03/72 والمادة 482 من قانون الإجراءات الجزائية. والمادة 98 من القانون 12/15 التي أكدت أن قاضي الأحداث يكون مختصا إقليميا بالفصل في جميع المسائل العارضة وطلبات تغيير التدابير المتخذة في شأن الطفل.

الفرع الثاني: المهام الإدارية لقاضي الأحداث.

إن دور قاضي الأحداث لا ينتهي بإصدار الأحكام على الأحداث الذين في خطر معنوي مثلما أسلفنا وإنما يتعداه إلى الإشراف على تنفيذ التدابير الحمائية والتربوية، لذلك أعطاه القانون مجموعة من الصلاحيات لم تعطى لغيره من قضاة الحكم والذين يقتصر دورهم على إصدار الأحكام، ولا يتعداه إلى التنفيذ الذي تتولاه جهات وهيئات أخرى كالنيابة العامة و رئاسة المحكمة و أعوان التنفيذ لذلك فإن قاضي الأحداث يترأس اللجان التربوية المكلفة برعاية الأحداث على مستوى المراكز التابعة لوزارة التضامن (الحماية الإجتماعية)، لذلك ارتأينا تقسيم مجمل صلاحيات قاضي الأحداث إلى الزيارة والإشراف على مراكز ومصالح الأحداث، والثاني رئاسة اللجان التربوية.¹

¹ - مرشد المتعامل مع القضاء، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1997، ص 78-79.

أولاً : الزيارة و الإشراف على مصالحي ومراكز الأحداث: لقد أجاز القانون لقاضي الأحداث القيام بزيارات للمراكز المتخصصة، من خلال تفتيش المؤسسات المنصوص عليه في المادتين 6 و 11 من الأمر 03/72 والواقعة في دائرة إختصاصهم، ويكون تفتيش المراكز التابعة لوزارة التضامن والحماية الاجتماعية في جميع الجوانب المتعلقة بإعادة التربية، سيما منها توفر شروط النظافة، الصحة، الأمن، الغذاء، الكسوة، وكذا تطبيق البرامج التعليمية والتكوينية إضافة إلى النشاطات الثقافية والتربية والرياضية.¹ ومن جهة ثانية منح للقاضي سلطة الاشراف على مصالحي الملاحظة والتربية في الوسط الفتوح التي نص عليها الأمر 64-75 المتضمن إحداني المؤسسات و المصالحي المكلفة بحماية الطفولة و المراهقة ويكون ذلك بالإطلاع على الظروف المادية و الأدبية لحياة الحدث و صحته، وتربيته وعمله وحسن إستغلاله لأوقات فراغه و كذا الإنتقال إلى مختلف الأماكن التي يتردد عليها الحدث كالمدرسة، الشارع، الملاعب، المنزل ... الخ، وتحرر هذه المصالحي تقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن مهمتهم وعن تطور سلوك الحدث ومدى إستقامته وترسلها إلى قاضي الأحداث.

ثانياً : رئاسة اللجان التربوية : تدعيما للدور التربوي لقاضي الأحداث خول له القانون صلاحية رئاسة اللجان التربوية، كلجنة العمل التربوي المشكل في المراكز التابعة لوزارة التضامن المحدثه بموجب الأمر 64-75 والتي تهتم بالسهري على تطبيق برامج معاملة القصر وتربيتهم وكذا متابعة تطور المعاملات التربوية المبرمجة والمطبقة على الأحداث،² وإقتراح إعادة النظر في تدابير الوضع على قاضي الأحداث وتسهري على حسن تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بسير المراكز،³ و تشكل لجنة العمل التربوي من قاضي أحداث رئيسا، مدير المؤسسة، مرب رئيس، مربيان آخران، مساعدة إجتماعية إن إقتضى الحال، مندوب الإفراج المراقب، طبيب المؤسسة إن إقتضى الحال، ويوجد مقرها

¹ - بن ي ر، البحث السابق، ص 20-22.

² - أنظر: المادة 03 من الأمر 03/72، مرجع سابق، ص 211.

³ - لا يفهم من المادة 16 من الامر 03/72 أنه يمكن للجنة العمل التربوي رفع الوضع عن الحدث أو تخفيض أو تمديد مدته أو تسليمه إلى والديه أو إلى شخص جدير بالثقة و إنما إختصاص ذلك يؤول لقاضي الأحداث الذي سبق له و أن اتخذ التدابير أو القاضي المفوض لذلك ، فاقترحات اللجنة بإعادة النظر في التدابير طابعها استشاري فقط وليست ملزمة للقاضي ولو كان هو رئيسها.

في المؤسسة أو المركز الذي يوجد فيه الحدث، و تنعقد مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة رئيسها، وهذا طبقا للمادة 7 من الأمر 03-72 المشار إليه سلفا .

خاتمة:

تدخل حالة الخطر ضمن إهتمامات السياسة الجنائية بالرغم من طابعها الإجتماعي، ففي ظاهرة إقتضت دراستها ومعرفة أساليب مواجهتها وكيفية التعامل معها، فالمشرع الجزائري إفترض وضعية الخطر ولكنه لم يحصر حالتها وإنما إكتفى بذكر صورها ضمن الأمر 03/72 المتعلقة المتعلقة بحماية الطفولة والمراهقة، والقانون 12/15 المتعلقة بحماية الطفل، ووضع الضمانات التي تساهم في إرتقاء حقوق الطفل من خلال الموازنة بين وضعيتين متعارضتين، إحداهما تتعلق بمصلحة الطفل في الحماية، وأخرى مصلحة الدولة في إقتصاص الحق العام.

لقد أقر المشرع الجزائري مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية والإدارية لحماية الطفل في خطر معنوي، تدابير تهدف حتى إلى إخراج الطفل من وسطه العائلي إذا إقتضت الضرورة ذلك ووضعه في إحدى المؤسسات أو المراكز المتخصصة التي أقرتها المادة 41 من القانون 12/15 المتعلقة بحماية الطفل، خاصة عندما تكون صحته وأخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له.

تناولنا في هذا المقال التدابير القانونية (الوقائية والإدارية) المتخذة في شأن الحدث في حالة الخطر المعنوي، لحمايته من الإنحراف، والإهتمام بأحوالهم، وتوجيه التوجيه السليم، وحددنا المراكز المتخصصة بمتابعة وملاحظة الطفل وتقديم الحماية له من خلال توفير المساعدة الضرورية لتربيته وتكوينه ورعايته، ووضحنا سلطة قاضي الأحداث في إتخاذ أو عدم إتخاذ التدبير اللازمة كتدابير الحراسة والوضع وحقه في المراجعة، وتوصلنا إلى القول أن المشرع الجزائري وفق إلى حد بعيد في وضع تدابير وقاية وعلاجية للطفل في خطر معنوي كانت نوع ما سببا في حماية الطفل من عالم الإجرام.

- من بين النتائج النتائج المتوصل إليها.

- 1- توصل المشرع الجزائري إلى تحديد مفهوم الطفل في خطر معنوي وتعداد الحالات التي يكون فيها عرضة للخطر.
 - 2- إعطاء قاضي الأحداث صلاحيات واسعة في مجال اتخاذ تدابير لحماية الطفل في خطر معنوي.
 - 3- بالنسبة لموقف المشرع الجزائري من فئة الطفولة في حالة الخطر المعنوي؛ يمكن القول بالرغم من عدم تجميع النصوص الخاصة بهذه الفئة في تشريع موحد بل جعلها موزعة بين الأمر 03/72 المتضمن حماية الطفولة وقانون الإجراءات الجزائية والقانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل، إلا أنَّ المشرع سلك طريق موحد في الإجراءات .
 - 4- تعتبر المراكز المختصة في الحماية ملاذاً آمناً للأطفال المعرضين للخطر معنوي حيث توفر لهم الحماية من العنف والإستغلال و الحماية والإساءة والإهمال، إلا انه هناك تداخل في بعض الحالات مع الحدث الجانح.
 - 5- لم يحدد القانون ما هي المسائل العارضة و هل تعتبر الجرائم التي يرتكبها الحدث الذي يكون رهن تدابير الحماية و التهذيب مسائل عارضة تخضع فيها الإجراءات للمراجعة طبقاً لنص المواد 96 و 97 و 98 من قانون حماية الطفل أم تتخذ تجاهه إجراءات جديدة.
- من بين الاقتراحات التي نوصي بها .
- 1- ضرورة توفير الهياكل المادية والبشرية لمختلف المصالح والهيئات المكلفة بحماية الطفل وتزويدها على وجه الخصوص بالأخصائيين النفسانيين، المرين وعلماء الاجتماع.
 - 2- ضرورة تفعيل قانون حماية الطفل وذلك بالإسراع بالنص على مختلف النصوص التنظيمية التي تكفل تطبيق القانون 12/15.

- 3- وضع المشرع الجزائري العديد من النصوص التي تكفل حقوق الحدث بإعتباره في حالة الخطر المعنوي، ولكن في المقابل نجد الطفل المجني عليه لم يحظ بالاهتمام الكافي، لذلك وجب وضع نصوص توضح ذلك.
- 4- يتضح بعد دراسة القانون 12/15 أن المشرع الجزائري لم يول مرحلة البحث والتحري قدرا كبيرا من الإهتمام، والحيز المخصص من القواعد الخاصة بالأحداث لإجراءات التحقيق التمهيدي في قضاياهم غير كاف.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ - القوانين:

- 1- القانون رقم 15- 12 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2015، المتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 39 ، 2015 .
- 2- الأمر 03/72 المؤرخ في 10 فيفري 1972، الصادر بتاريخ 22 فيفري 1972، المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، السنة التاسعة.
- 3 - الأمر 64-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1975، المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 81، السنة الثانية عشر.
- 4 - الأمر 02-05 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2005، المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 15.
- 5 - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ماي 2013، الصادر بتاريخ 13 يونيو 2013، المتعلق بالتنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 31.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- د جلال ثروت، نظم الإجراءات الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997.
- 2 - عبد الحميد عطية، التشريعات ومجالات الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
- 3 - علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ب- الرسائل الجامعية:

- 1- بن ي ر، سلطات قاضى الأحداث في إتخاذ ومراجعة التدابير المقررة في حق الحدث الجانح والحدث في خطر معنوي وفقا لقانون الإجراءات الجزائية والأمر رقم 03/72، (مذكرة تخرج لنيل إجازة المعهد الوطني للقضاء)، المعهد الوطني للقضاء، السنة الأكاديمية 2004/2003
- 2 - حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم)، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.
- 3 - صباطة سليمة، دور القضاء في حماية الحقوق المعنوية والمالية للطفل، (رسالة ماجستير)، تخصص خاص معمق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016.
- 4 - عبد الحفيظ أفروخ، السياسة الجنائية تجاه الاحداث، (رسالة ماجستير في الحقوق)، تخصص قانون العقوبات والعلوم الجنائية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.

ج- المقالات في المجالات:

- 1- بن الشيخ النوي، سعد لقلب، مؤسسات حماية الأحداث في قطاع التضامن الوطني بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2017.

2 - حفيظة مدغار، " حماية الحدث في خطر معنوي قانونا والمراكز الخاصة به، جريمة الإهمال المعنوي للأولاد مثلا " ، مجلة دفاتر مخر حقوق الطفل، مخر حقوق الطفل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر، المجلد 4، العدد 01، 2016.

3- مالكي توفيق، طبيعة الإجراءات القضائية في متابعة الحدث الجانح، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021.

4 - د هارون نورة، الحماية الإجتماعية للطفل في خطر عبر مصالح الوسط المفتوح، قراءة على ضوء القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل، مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية، جامعة بجاية، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2017.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1-- إسماعيل بن رزق الله، حقوق الطفل وفقا للقانون الجزائري، محاضرة قدمت في مجلس قضاء تبسة، 2009.

ه- المقالات على مواقع الانترنت:

1- فتيحة ز، " يطردها بعد السن 18 من مراكز الطفولة المسعفة : من بنات بلا ماضي... إلى نساء بلا مستقبل ! " نشر بتاريخ 2012/03/06، تاريخ التصفح 2022/01/05 على الساعة 15.30، منشور على الدليل الإلكتروني <https://www.djazairss.com/elbilad/72426>

2 - La loi sur la protection de l'enfance de 2007, complétée par la réforme de mars 2016, considère qu'un(e) enfant est en danger ou risque de l'être si ses besoins fondamentaux ne sont pas garantis, c'est-à-dire si sa santé, sa sécurité, sa moralité ou son développement physique, affectif, intellectuel et social est compromis. 29-05-2021 . <https://www.fondation-enfance.org/protéger/lenfance-en-danger>